

Distr.: General
18 December 2020
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والثلاثون

18-29 كانون الثاني/يناير 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

سانت لوسيا

* استُسخِنت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتوياتها ما يعبر عن رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



أولاً- لمحة عامة

1- لا تزال حكومة سانت لوسيا ملتزمة بتدعيم حماية حقوق الإنسان لمواطنيها ولمن يعيشون داخل حدودها. لذلك صدقت على صكوك شتى في مجال حقوق الإنسان و/أو انضمت إليها توكيلاً لتوسيع نطاق حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ورغم التزامها بضمان الأعمال التام لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، فإن هناك تحديات عديدة آلت الحكومة على نفسها أن تتغلب عليها.

ثانياً- المنهجية

2- جمعت حكومة سانت لوسيا هذا التقرير عملاً بالمبادئ التوجيهية العامة المحددة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقادت وزارة الخارجية عملية إعداد التقرير وأجرت مشاورات واسعة مع مختلف الوزارات والإدارات، إضافة إلى أفراد المجتمع المدني.

ثالثاً- التطورات التي حدثت منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق

الحصول على المياه

- 3- وُضع "مشروع إمداد شمال دينيري بالمياه" لمعالجة قضايا المياه التي تواجه مجتمع شمال دينيري المحلي. ويتوخى المشروع زيادة كمية المياه والموثوقية بالنسبة إلى المقيمين والمستهلكين مع تعزيز استدامة شبكة مياه الشرب.
- 4- وُضع المشروع على مرحلتين. فانتتهت المرحلة الأولى في شباط/فبراير 2018 والثانية في شباط/فبراير 2020. ومُول بمساعدة من حكومة المكسيك ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومصرف التنمية الكاريبي.

رابعاً- المجالات موضع الاهتمام على الصعيد الوطني

كوفيد-19

- 5- في بداية جائحة كوفيد-19، كان على حكومة سانت لوسيا اتخاذ إجراءات فورية لتلبية احتياجات أشد فئات سكانها ضعفاً.
- 6- وفي وقت مبكر خلال الجائحة، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ قصد التخفيف من انتشار الفيروس. وأثناء حالة الطوارئ، كان دور إدارة شؤون المستهلكين حاسماً في تلبية الاحتياجات الغذائية للفئات المهمشة، التي تفاقمت إبان الجائحة. وتتولى الإدارة مسؤولية توريد السلع الأساسية السائبة، وهي القمح والدقيق الأبيض والسكر البني والمكرر والأرز المسلوق.
- 7- وفي أعقاب إجراءات التصدي الأولية هذه، حددت الحكومة القطاعات التي أصبحت أكثر عرضة للخطر بسبب الجائحة واتخذت الإجراءات المناسبة في هذا الصدد. وسيفصل القول في بعض هذه الإجراءات في التقرير.

خامساً- ردود على التوصيات المقبولة

التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان: من 1-88 إلى 29-88

8- في عام 2020، أكدت حكومة سانت لوسيا أنها أعطت حقوق ذوي الإعاقة أولوية قصوى من خلال تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وانضمامها إلى بروتوكولها الاختياري. وانضمت الحكومة أيضاً إلى معاهدة مراكش للمنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تتيح الوصول إلى مواد القراءة للمصابين بإعاقة تمنعهم من قراءة المطبوعات. ويشكل هذان الصكان الإطار الذي يمكن للحكومة من خلاله أن تواصل ضمان توفير سبل الحماية الوطنية والنماء للأشخاص ذوي الإعاقة.

9- ومع أن سانت لوسيا لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، فإن المسؤولين الحكوميين المعنيين شاركوا في حلقات دراسية استضافتها مجموعة أصدقاء اتفاقية مناهضة التعذيب في 2016 و2018 و2020. وعقدت هذه الحلقات الدراسية لضمان اكتساب الموظفين العموميين المعنيين ما يكفي من المعارف بغية التصديق على الاتفاقية وتنفيذها وتقديم التقارير عنها. وتعترم الحكومة الاستفادة من مشاركتها في هذه الحلقات الدراسية ومواصلة تيسير التوعية الوطنية بشأن التوقيع والتصديق النهائيين على هذه الاتفاقية من خلال لجنة التنسيق الوطنية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لها.

10- وتترك حكومة سانت لوسيا أيضاً أنها قبلت توصيات تدعو إلى التصديق على عدد من الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان وأنها لم تتخذ إجراءات بشأنها بعد. غير أنها لا تزال ملتزمة بتنفيذ تعهداتها وتترك تماماً في الوقت نفسه التحديات التي تواجهها. فالتصديق على المعاهدات ليس سوى خطوة واحدة في طريق حماية حقوق الإنسان للدول الثنائية مثل سانت لوسيا. ومع التسليم بأن التنفيذ التشريعي ضروري لضمان أن يكون للحقوق الممنوحة في هذه المعاهدات كامل قوة القانون محلياً، يبقى أن حدود القدرات البشرية في قسم الصياغة القانونية في دوائر النيابة العامة لا تزال قائمة. وهذا عائق كبير يحول دون تسريع التنفيذ التشريعي المحلي لهذه المعاهدات. ولذلك يجب أن يستند التصديق على المعاهدات إلى تقييم الوضع والسياق الوطنيين. وبهذا الإعمال، التمسّت الحكومة، عن طريق لجنة التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان، من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بربادوس تقديم المساعدة التقنية في هذا المجال. وتريد الحكومة أن تكفل مواصلة العمل على التنفيذ المحلي لمعاهدات حقوق الإنسان التي سبق أن صدقت عليها. وتعتقد الحكومة كذلك أن التوعية العامة ضرورية لمساعدة عامة الناس والموظفين العموميين على حد سواء على تقدير المعاهدات قبل التصديق عليها. وتؤكد الحكومة مجدداً، مرة أخرى، التزامها بتوسيع نطاق حماية حقوق الأشخاص داخل حدودها من خلال التصديق على معاهدات إضافية في المستقبل القريب.

التنفيذ الوطني: من 30-88 إلى 35-88، ومن 53-88 إلى 58-88، ومن 79-88 إلى 90-88، ومن 91-88 إلى 97-88

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: 31-88، ومن 53-88 إلى 58-88

11- لا يرد ذكر محدد لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون المحلي، كما أن هناك فجوة ملحوظة في مدى بروز الاتفاقية في الأحكام وإنفاذ القوانين وصنع القرارات. ومع ذلك، يعاد النظر حالياً في هيكل الجهاز الوطني للنهوض بالمرأة من خلال السياسة والخطة الاستراتيجية الوطنيتين للمساواة بين الجنسين، كما أن تعميم المنظور الجنساني مدرج في خطة التنمية الوطنية لسانت لوسيا. وإضافة إلى ذلك، أجريت تدريبات لمختلف الموظفين العموميين للمساعدة على تثقيفهم وتوعيتهم بأحكام الاتفاقية.

التمييز الجنساني: من 53-88 إلى 58-88

12- تواصل الحكومة العمل الدؤوب للقضاء على التمييز الجنساني في مجتمعها، ولا سيما في قطاع التعليم. وتلتزم خطة تطوير قطاع التعليم للفترة 2015-2020 بزيادة إمكانية تلقّي جميع المواطنين التعليم وزيادة قدرتهم على تحمل تكلفته، إضافة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وقُطعت خطوات كبيرة في تحقيق هذه الرؤية.

13- وثمة تكافؤ في فرص التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية لجميع الأفراد بغض النظر عن نوع جنسهم. وتتمتع الفتيات بنفس الحقوق في التعليم التي يتمتع بها الفتيان. وجاء في الموجز الإحصائي لوزارة التعليم لعام 2018 أن النسبة الصافية لالتحاق الذكور بالتعليم مقارنة بالإناث في المرحلة الابتدائية متساوية تقريباً في الفترة 2006-2016. أما بخصوص العام الدراسي 2017/2018، فارتفعت نسبة الفتيات من اتجاه السنوات العشر الذي كان يبلغ 49 في المائة ليصل إلى 50 في المئة. وفي المرحلة الثانوية، كانت النسبة المئوية للفتيات الملتحقات أعلى قليلاً من نسبة الفتيان. وعلى غرار المستويين الابتدائي والثانوي، يوجد تكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي. غير أن أرقام الالتحاق بهذه المؤسسات تميل إلى أن تكون أعلى بين الإناث منها بين الذكور.

14- وتُبين نسبة الالتحاق بحسب الشُعَب الرئيسية بمؤسسات التعليم العالي في الجزيرة أن هناك نمواً في نسبة تسجيل الإناث في الحقول المعرفية غير التقليدية. وبفضل الجهود التي تبذلها مؤسسة أسباير أرتيميس (Aspire Artemis Foundation)، تُبذل الجهود من أجل إتاحة مزيد من فرص التحاق الطالبات بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشارت نتائج ورش العمل الصيفية 2018/2019 لمعلمي المدارس الابتدائية والثانوية إلى توضيح ممارسة في الفصول الدراسية تبيّن كيف يمكن للطالبات الحصول على فرص في العلم والتكنولوجيا والابتكار.

العنف العائلي: من 79-88 إلى 90-88

15- يعتبر العنف الجنساني من أكثر الجرائم ديمومة وأقل الجرائم المبلّغ عنها في سانت لوسيا. وانتهجت الحكومة نهجاً متعدد القطاعات في مكافحة هذه الآفة. ففي عام 2019، شرعت شعبة العلاقات بين الجنسين، بالتعاون مع مركز دعم المرأة، ومن خلال برنامج الخدمات الأساسية، في تدريب وتدريب أفراد في مجتمعات محلية شتى في سانت لوسيا لتقديم الدعم من خلال المعلومات والموارد الأخرى إلى الضحايا والمعرضين لخطر العنف العائلي. واستفادت سانت لوسيا أيضاً من مشروع تعزيز مساءلة الدولة من أجل إنهاء العنف الجنساني في منطقة البحر الكاريبي، الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورابطة مفوضي الشرطة الكاريبيين (ACCP). وبفضل هذا المشروع صُممت واعتمدت أداة لجمع البيانات. وتجمع هذه الأداة بطريقة ممنهجة البيانات من قوة شرطة سانت لوسيا الملكية، ومركز دعم المرأة، ومركز سانت لوسيا للأزمات، ومحكمة الأسرة. ولا تمتلك جميع الوكالات تماماً تقاسم البيانات الممنهج، ولوحظ أن قدرة شعبة العلاقات بين الجنسين على تحليل البيانات المجمعة واستخدامها محدودة. وتهدف الالتزامات الأخيرة التي قطعتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدعم إدارة البيانات في سانت لوسيا إلى زيادة قدرة الشعبة وقدرة جهات التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية في الإدارات المعنية في هذا الصدد.

16- وفي عام 2016، قدم المكتب المتعدد الأقطار في بربادوس التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالتعاون مع رابطة مفوضي الشرطة الكاريبيين (الرابطة)، الدعم إلى سانت لوسيا. وأكملت الرابطة الخطة الوطنية/الشراكة من أجل العمل بغية إنهاء العنف الجنساني في عام 2019 لوضع خطة وطنية/شراكة عمل لإنهاء العنف الجنساني في سانت لوسيا.

وعُقدت مشاورات وطنية بشأن العنف الجنساني في آذار/مارس 2019 للشروع في العمليات اللازمة لتحفيز التغيير البنوي. وفي أيلول/سبتمبر 2019، استُكمل استعراض مقارن للتشريعات القائمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي مع التشريعات المقترحة. وأجري الاستعراض بفضل المساعدة التقنية التي قدمتها منظمة "أخوات من أجل التغيير" بواسطة مبادرة تحالف المساواة والعدالة.

17- ومن المتوقع أن تقدم هذه التشريعات الجديدة إلى مجلس الوزراء في عام 2020، وستعترف العنف العائلي، وتوفر سبل الانتصاف لجميع ضحاياه بصرف النظر عن الوضع العائلي، والترتيبات المعيشية، والجنس، وغير ذلك من العوامل التي تحظر اللجوء إلى العدالة في التشريعات القائمة.

18- وفي السنوات الخمس الأخيرة، رسمت حكومة سانت لوسيا استراتيجيات تهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية. ويستمر برنامج التنقيف الصحي والتوعية بالحياة الأسرية وبرنامج اللمس المقبول واللمس المرفوض (*Good Touch Bad Touch*) في جميع المدارس العامة. ويضاف إلى ذلك فريق *الاستجابة الفعالة*، وهو مبادرة تضطلع بها شعبة العلاقات بين الجنسين بالتعاون مع مدارس ثانوية مختارة. وهو يروج مفهوم العلاقات الصحية بين الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و17 سنة سعياً إلى عكس اتجاه العنف في إطار اللقاءات الغرامية.

19- ولتوفير مستوى ثان من الوقاية، استحدثت محكمة الأسرة برنامجاً للتدخل في حالات العنف يسمى *الشراكة من أجل السلام*، وهو برنامج تدخل نفسي - تربوي لفائدة الجناة، لا سيما الرجال مرتكبي العنف العائلي. وإضافة إلى ذلك، شاركت دار بوردولي للإصلاح والتأهيل أيضاً في عدد من البرامج الاجتماعية للسجناء، بما في ذلك برنامج يرمي إلى جمع الآباء المسجونين مع أطفالهم من خلال تنظيم أيام عائلية في المرفق.

20- وأوجدت جائحة كوفيد-19 أيضاً الحاجة إلى دعم نفسي - اجتماعي بسبب ازدياد أزمات الصحة النفسية والعنف العائلي بين الناس. وبفضل مساعدة حكومة كندا ووزارة الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO)، نفذت حكومة سانت لوسيا "مشروع تمكين استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، المراعية للمنظور الجنساني، والقدرة على تحمل تغير المناخ وقدرة البيئة على التحمل في منطقة البحر الكاريبي" (المشروع). ويركز المشروع على الإجراءات التي تتصدى للعنف الجنساني ومواطني الضعف الجنساني التي أصبحت أكثر انتشاراً نتيجة جائحة كوفيد-19. وسيُسخر المشروع لدعم تنفيذ مبادرات تكميل الدخل التي تستفيد منها النساء في القطاع غير النظامي، والمزارعات، والنساء ذوات الإعاقات. وتركز المساعدة أيضاً على توفير التدريب على الدعم النفسي - الاجتماعي للعاملين الأساسيين من أجل التصدي للعنف الجنساني.

اتفاقية حقوق الطفل: من 88-32 إلى 88-35، و88-85، و88-97

21- تواصل الحكومة ضمان حماية الأطفال داخل حدودها، وتسعى باستمرار إلى توسيع نطاق هذه الحماية.

22- وأقر في عام 2018 كل من قانون عدالة الطفل، الذي يسنّ عملية قضائية للأطفال الجانحين ويوفر الحماية العامة للأطفال، وقانون (رعاية) الطفل (وحمايته وتبنيته). ويحل هذان التشريعان محل قانون الأطفال والشباب لعام 1972. ويصاغ حالياً مشروع قانون وضع الأطفال، ومن المقرر إجراء مشاورات تمهيدية في الربع الأول من عام 2021. وسيتناول مشروع القانون هذا التمييز القانوني بين الأطفال المولودين في نطاق الزواج وخارجه.

23- ومنذ انطلاق مبادرة المدارس الملائمة للأطفال في عام 2007، بدأت حكومة سانت لوسيا تسعى إلى تحقيق توافق سير المدارس في الجزيرة مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل. ففي عام 2019، صدق مجلس الوزراء على التعليق المبدئي للعقوبة البدنية في المدارس اعتباراً من 1 أيار/مايو 2019، وإلغاء العقوبة في نهاية المطاف الذي أصبح نافذاً في 1 أيار/مايو 2020 بموجب استنتاج مجلس الوزراء رقم 104 لعام 2019. غير أن الحكومة تدرك أن هذا الأمر التنفيذي لا يتوافق مع المادة 50 من قانون التعليم لعام 1999، الذي لا يزال يحدد الشروط اللازمة للعقوبة البدنية في المدارس. لذلك فإن الحكومة ملتزمة بإجراء التغييرات التي لا بد منها للقضاء التام على هذا التعارض.

24- وتترك الحكومة أن التصدي لإساءة معاملة الأطفال يستوجب التعاون. وتُخبر الشرطة أيضاً بجميع حالات إساءة معاملة الأطفال المبلغ عنها التي تحقق فيها شعبة الخدمات الإنسانية، وهي الوكالة الوطنية المعنية لقضايا الأطفال، للتحقيق فيها وفقاً لـ "بروتوكول إدارة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم"، وقد تلقت أيضاً جميع التدريبات اللازمة المتعلقة بالبروتوكول. وعُمر البروتوكول على جميع الوكالات المعنية المسؤولة عن حماية الأطفال. وللمسؤولية العامة عن التصدي لإساءة معاملة الأطفال أهمية محورية أيضاً في المساعدة على الحد من هذه المشكلة. وتنص المادة 13(1) من قانون حماية رعاية الطفل على الإبلاغ الإجمالي عن حالات إساءة معاملة الأطفال المشتبه فيها. لذلك، فإن التوعية العامة ضرورية لزيادة قوة مكافحة إساءة معاملة الأطفال. وعُقد عدد من المنتديات مع أصحاب مصلحة شتى في إطار خطة عمل شعبة الخدمات الإنسانية للتوعية بإساءة معاملة الأطفال. وعلى وجه التحديد، نظمت الشعبة سلسلة من حملات التوعية العامة بمناسبة شهر الطفل لعام 2020.

عدم التمييز: النوع الاجتماعي والميل الجنسي: 88-64 (الجزء الأول)

25- أبدت حكومة سانت لوسيا استعدادها للعمل علناً مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، كما يتضح من مشاركة هذه المنظمات في المشاورات الوطنية لحقوق الإنسان التي أجرتها وزارة الخارجية في الفترة 2018-2020. وتؤكد الحكومة من جديد التزامها بمواصلة إشراك هذه المنظمات وتلتزم كذلك بالتصدي للتمييز غير العادل الذي تتعرض له هذه الفئة.

الوصول إلى العدالة: من 88-98 إلى 88-104

26- تقر حكومة سانت لوسيا بأوجه القصور في نظامها القضائي، مثل قلة المرافق وقضاة المحكمة العليا. فعلى سبيل المثال، لا يوجد حالياً سوى قاضيين اثنين في الدائرة الجنائية بالمحكمة العليا، في حين قُدِّر أن المطلوب خمسة قضاة للنظر في العدد الكبير من القضايا المرفوعة أمام المحكمة العليا.

27- ونظراً للتحديات التي حُددت سابقاً، نفذت الحكومة من ثم عدداً من التدابير بهدف تحسين إجراءات العدالة الجنائية في الجزيرة. ففي عام 2017، أعيد فتح المختبر الجنائي الوطني لأن المختبر ذو أهمية حاسمة في جهود التحقيق الفعالة التي يبذلها القضاء. وأعطت حكومة سانت لوسيا الأولوية أيضاً لخفض عدد الحالات المتعلقة المعروضة على المحكمة الجنائية، الأمر الذي يجعله مؤشر أداء أساسي في إطار عنصر "أمن المواطن" في "لوحة متابعة إدارة الأداء" في البلد الذي اعتمد في عام 2018. ومن الأسباب الدائمة لطول فترات الاحتجاز لدى الشرطة الصعوبة التي تواجهها الحكومة في شغل مناصب القضاة الذين يُدمجون في هيكلها القضائي. وهذا بدوره كان يُشبه لمدة طويلة في أنه نتيجة التكلفة الباهظة للفرصة الضائعة التي يتكبدها العاملون في المهن القانونية عند انتقالهم من المكاتب الخاصة إلى القطاع العام. وللمساعدة على تقديم حافز أكبر للأفراد المؤهلين على فعل ذلك، سنت الحكومة في آب/أغسطس 2019 إعفاءً ضريبياً على مرتبات القضاة. ومنذ اتخاذ ذلك التدبير، ارتفع معدل الاستخدام وملئت جميع الشواغر التي بقيت في عام 2015 ما عدا واحدة. وآلت الحكومة على نفسها أن تملأ الشاغر المتبقي لقاضي(ة) في موعد أقصاه منتصف عام 2021.

28- وأحرز تقدم في تقرير الوكالة المنفذة التابعة للجماعة الكاريبية المعنية بالجريمة والأمن. وعُين مدير للنياحة العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2016 بعد أن شغل المنصب الحيوي لمدة 9 أشهر تقريباً على إثر تقاعد صاحب المنصب في كانون الأول/ديسمبر 2015. وتسلم رئيس الوزراء التقرير وقُدّم إلى مكتب مدير النياحة العامة في عام 2015، وأعيد النظر فيه منذئذ. وفي عام 2017، عُين فريق من ضباط قوة شرطة سانت لوسيا لإجراء التحقيقات، وألقي القبض على جميع المتهمين في القضية واستجوبوا. وحُقّق بفاعلية في جميع الملفات قيد مراجعة فريق التحقيق المذكور أعلاه، وقدمت بعض هذه الملفات إلى مدير النياحة العامة. ومن المتوقع أن تكون الملفات المتبقية من اختصاص مدير النياحة العامة بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

29- ورغم الإنجازات التي تحققت حتى الآن، لا تزال بعض القيود المتبقية تعرقل عمليات وحدة الادعاء التابعة للتاج ونتائجها بشأن المسألة قيد المراجعة، إضافة إلى غيرها. وتتمحور هذه القيود أساساً حول أوجه القصور في الموارد البشرية والثغرات في توافر بيانات الطب الشرعي ذات الصلة بالمسألة محل النظر. وقد تعهد مدير النياحة العامة بأن تقدّم التوصيات بشأن كل مسألة، في القضية موضع النظر، إلى مفوض الشرطة بحلول نهاية هذا العام، 2020.

الفقر والضمان الاجتماعي: من 88-105 إلى 88-107، و88-109 و88-110

30- تولي الحكومة اهتماماً أكبر لحالة الفقر في سانت لوسيا منذ الاستعراض النوري الشامل لعام 2015. ونتيجة لذلك، اتخذت سانت لوسيا عدداً كبيراً من المبادرات لتحسين حالة الفقر فيها.

31- وواصلت حكومة سانت لوسيا العمل على "إصلاح برنامج المساعدة العامة"، وهو أكبر برنامج للتحويل النقدي في الجزيرة. وتأخذ الأداة الآن في الحسبان جميع أعضاء الأسرة المعيشية مقارنة بالأداة السابقة التي لم تكن تحتسب إلا معلومات المستفيد من البرنامج. وتشمل المساعدة المقدمة إلى هذه الأسر المعيشية الفقيرة، على سبيل المثال لا الحصر، التحويلات النقدية الشهرية، والمساعدة على استبدال النظارات، والمساعدة على تحمل تكاليف الجنازات، والإعفاءات من نفقات الرعاية الطبية.

32- ومع نقشي جائحة كوفيد-19، نجحت حكومة سانت لوسيا ووكالات مانحة أخرى في تنفيذ مبادرات عدة للحماية الاجتماعية تستهدف في المقام الأول الفقراء والضعفاء وكذلك فئة "الفقراء الجدد" التي ظهرت مؤخراً.

مبادرات الحماية الاجتماعية

33- شعرت سانت لوسيا بالضربة الاقتصادية الساحقة التي وجهتها جائحة كوفيد-19. وفي إطار استراتيجية تصدي الحكومة لكوفيد-19، وضعت خطة للانتعاش الاقتصادي من أجل تنشيط الاقتصاد من خلال حماية سبل العيش. وركزت الخطة أيضاً على الرفاه الاجتماعي للسكان، وسعت توسيع نطاق برنامج المساعدة العامة بمقدار 1 000 أسرة معيشية (من 2 600 إلى 3 600). وقد تحقق هذا الهدف بفضل المساعدة المقدمة من صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وشركاء آخرين في التنمية. ووضعت الترتيبات النهائية مع اليونيسيف لتوزيع 500 حزمة من حزم الرعاية/لوازم النظافة الصحية على الأسر المعيشية التي لديها أطفال المستفيدة من برنامج المساعدة العامة. وتمثل خطة الانتعاش الاقتصادي تدخلاً آخر في مجال المساعدة الاجتماعية لمساعدة الأسر المعيشية/العائلات الفقيرة والضعيفة.

34- وإضافة إلى ذلك، يسرت وزارة الإنصاف زيادة قيمة التحويلات النقدية للمستفيدين في إطار برامج الكفالة، وإعاقات الأطفال، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وحصل المستفيدون على زيادة قدرها 100 دولار على مدى فترة 3 إلى 6 أشهر.

35- واستحدثت الحكومة برنامجاً لدعم الدخل يتضمن تقديم مبلغ 500 دولار شهرياً (لمدة 3 أشهر) بوصفه دعماً لغير المساهمين في مؤسسة التأمين الوطنية الذين أصبحوا عاطلين عن العمل نتيجة آثار كوفيد-19.

36- وأقامت وزارة الإنصاف أيضاً شراكة مع رابطة الفنادق والسياحة في سانت لوسيا ومكتب رئيس الوزراء للمساعدة على توزيع آلاف الوجبات الساخنة والطرود الغذائية على الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة، وهي عملية متواصلة طوال هذا العام.

الوصول إلى الغذاء: 108-88

37- تعترف حكومة سانت لوسيا بالفوارق الاقتصادية القائمة بين الأطفال في النظام التعليمي، وما يمكن أن يكون لذلك من أثر على تحصيلهم العلمي. ونتيجة لذلك، وضعت مشروع سياسة للتغذية في المدارس (2020-2030)، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وتهدف هذه السياسة إلى ضمان تزويد كل طفل بوجبات غذائية متوازنة خلال اليوم الدراسي. وسيستهدف البرنامج التلاميذ من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية. ويرمي إلى أن يكون حافزاً إلى '1' زيادة التعاون فيما بين الكيانات التي تركز على الزراعة والتعليم والتغذية، و'2' مشاركة المزارعين التي تكفل استفادتهم من زيادة فرص وصولهم إلى الأسواق لزيادة دخلهم ومستوى معيشتهم. وعُمت هذه السياسة على جميع الوزارات المعنية للتعليق عليها. وأُخرت جائحة كوفيد-19 تلقي الردود، وتقديم التقرير إلى مجلس الوزراء في نهاية المطاف. لذلك، من المتوقع أن تُعرض السياسة على مجلس الوزراء بحلول نهاية عام 2020.

38- وسانت لوسيا هي أحد البلدان الكاريبية الأربعة المشاركة في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري الذي يرمي إلى تلبية احتياجات المجتمعات المحلية وتدارك مواطن ضعفها. وينصب تركيز منطقة البحر الكاريبي على "بناء القدرة على تحمل تغير المناخ لتحقيق الأمن البشري من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتمكين المرأة في بلدان منطقة البحر الكاريبي". ويدعم الصندوق مشروع سانت لوسيا الذي يركز على تدعيم قطاع الزراعة ومصائد الأسماك مع وجود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المحور.

الرعاية الصحية: 111-88

39- أنشأت وزارة الصحة والرفاه مؤخرًا السجل الوطني الجديد لصحة الطفل ونقحت دليل صحة الأم والطفل والمراهق الذي يهدف إلى تحسين صحة الأم والطفل في سانت لوسيا.

40- وسيكون السجل الوطني الجديد لصحة الطفل أداة لرصد نمو الطفل وتطوره واستفادته من الخدمات الصحية منذ الولادة حتى سن الخامسة.

التعليم: 115-88 إلى 117-88

41- لا يزال توفير التعليم الجيد أولوية بالنسبة لحكومة سانت لوسيا. فقد بدأ مشروع تحسين نوعية التعليم في عام 2018 بولاية تتمثل في جعل المزيد من فرص التعلم للجميع أكثر إنصافاً وشمولاً. ويركز المشروع خاصة على الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وهو يتوخى ضمان وضع الأطر اللازمة لتيسير توفير التعليم الجيد على الصعيد الوطني. ولتحقيق ذلك، عمد المشروع إلى الآتي:

- تنقيح قانون التعليم بحيث يركز على الاحتياجات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تنقيح المناهج الدراسية الوطنية كي تكون أكثر شمولاً للاحتياجات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة؛

- صياغة وثيقة سياسة للاحتياجات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة؛
- رعاية كل من التدريب أثناء الخدمة والتدريب للحصول على شهادة لفائدة المعلمين الذين يشتغلون في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

42- غير أن توفير التعليم الجيد لا معنى له دون تيسير الحصول عليه. فمشروع تحسين نوعية التعليم، بفضل تمويل من مصرف التنمية الكاريبي، يتناول مسألة الحصول على هذا التعليم في سياق جائحة كوفيد-19 التي ضيّقت أوجه عدم المساواة داخل النظام التعليمي في سانت لوسيا. وبفضل هذا المشروع، زُود 130 من المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع أنحاء الجزيرة بأجهزة تكنولوجية لتمكينهم من المشاركة بنشاط وفعالية في التعلم عبر الإنترنت. وتعتزم الحكومة مواصلة سد هذه الفجوة الرقمية، إذ أشار وزير التعليم إلى أن توفير الأجهزة الرقمية سيُشمل جميع الطلاب في النظام التعليمي.

43- وترمي برامج التغذية المدرسية وإعانة النقل المدرسي ومنحة شراء الكتب التي وضعتها وزارة التعليم، والتي كانت قائمة قبل نقشي الجائحة، إلى التأثير بشكل إيجابي في الالتحاق بالمدارس والحضور. وفي أعقاب نقشي هذه الجائحة، واصلت وزارة التعليم ضمان استمرار حصول الطلاب الأشد ضعفاً على تعليم جيد مع توفير الوجبات والنقل عند استئناف الفصول الدراسية لطلاب الصفين السادس والخامس.

الأشخاص ذوو الإعاقة: 88 - 118 و 119

44- بدأت الحكومة مناقشاتها من خلال لجنة التنسيق الوطنية لوضع خطة تنفيذ وطنية رسمية لمعاهدة مراكش واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اللتين صدق عليهما في عام 2020. وجرّت هذه المناقشات جنباً إلى جنب مع المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلهم، إذ إن المجلس ممثل في اللجنة.

45- ونظراً لعدم وجود خطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومعاهدة مراكش، بدأت الحكومة بالفعل بوضع سياسات ومشاريع وبرامج تتناول حماية الأشخاص ذوي الإعاقة. وتدرك حكومة سانت لوسيا أن ندرة البيانات الموثوقة لا تزال تشكل إحدى العقبات الكبرى أمام صانعي السياسات والمشرعين وغيرهم من أصحاب المصلحة في عملهم لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وبناء على ذلك، بدأت وزارة الإنصاف والعدالة الاجتماعية والحكم المحلي والتمكين بفضل التمويل من مصرف التنمية الكاريبي، إجراء تقييم وطني للإعاقة في عام 2019. وينفذ المشروع بالشراكة مع مكتب الإحصاء المركزي المسؤول عن إعداد دراسة استقصائية عن الإعاقة في الأسر المعيشية. ويهدف المشروع إلى جمع بيانات مرجعية عن أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني، الأمر الذي سيساعد على تحديد ووضع استراتيجيات أكثر استهدافاً بغية تدبير شؤون ذوي الإعاقات في سانت لوسيا بفعالية.

46- واستهلت حكومة سانت لوسيا، من خلال وزارة التعليم والابتكار والعلاقات بين الجنسين والتنمية المستدامة، مشروعاً نموذجياً بعنوان "توفير الدعم للقراءة للطلاب ذوي الإعاقة في قراءة المطبوعات في مركز ليدي غوردون للفرص" يدعم مباشرة تنفيذ معاهدة مراكش. وسيستخدم المشروع خدمات شركة بينيتيك، وهي شركة تسخر قوة البرمجيات والبيانات لإحداث تغيير اجتماعي إيجابي، من أجل توفير دعم القراءة للطلاب ذوي الإعاقة في قراءة المطبوعات في مركز ليدي غوردون للفرص، ومن ثم تحقيق تكافؤ الفرص أمام الطلاب الذين يعانون صعوبات في قراءة المطبوعات وغيرها من الصعوبات في التعلم.

47- ويهدف المشروع أيضاً إلى تيسير الوصول إلى الكتب، ويشمل بوابة لتبادل الكتب، وتحويل الأقسام/الوحدات ذات الصلة في المناهج الدراسية الوطنية لوزارة التعليم إلى أشكال يسهل الوصول إليها، وتدريب موظفي الوزارة والمربين في المدارس.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآلية رصد حالة حقوق الإنسان: 42-88 و 52-88

48- أقرت حكومة سانت لوسيا وسلمت بضرورة انتهاج نهج أكثر تنسيقاً ومنهجية في رصد أوضاع حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ومع أن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان هو الآلية المثالية التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك، فإن الحكومة قد أفصحت فيما مضى عن القيود التي تحول دون إنشاء هذه الآلية. وبالنظر إلى عدم وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، تقرر الحكومة بأن تأسيس آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة هو الأنسب لسياقها في هذا الوقت.

49- وفي شباط/فبراير 2019، أنشأت حكومة سانت لوسيا لجنة التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان التي هي بمثابة الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة وأسندت إليها ولاية رصد أوضاع حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإبلاغ عنها. وتتألف اللجنة من أعضاء حكوميين وغير حكوميين على حد سواء، وترأسها وزارة الخارجية وتشارك في رئاستها دوائر النيابة العامة. ويقع مقر أمانة اللجنة في وزارة الخارجية. ووفت اللجنة إلى حد بعيد بولايتها واجتمعت مرات عدة منذ إنشائها، وعملت على وضع إطار حقوق الإنسان لسانت لوسيا من خلال رسم خطة عمل وخطة اتصال. ومن أهداف اللجنة توضيح حقوق الإنسان وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، ومن ثم شاركت في سلسلة من عمليات بناء القدرات مع الأمم المتحدة ومنظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وشرعت اللجنة مؤخراً في وضع مقرر دراسي لإدراج حقوق الإنسان في دليل التدريب على الخدمة العامة بهدف تكوين ملاك من الموظفين العاميين الملتمين بحقوق الإنسان والاعتراف بحقوق الإنسان بوصفها إحدى قضايا التنمية الوطنية.

50- وشاركت حكومة سانت لوسيا في التدريب على أداة رصد حالة حقوق الإنسان على الإنترنت التابعة لمنظمة الدول الأمريكية - نظام رصد التوصيات، إذ إنها تعترف بقدرة الأداة على دعم الحكومة في رصد بعض توصياتها المتعلقة بحقوق الإنسان نظراً لأن هذه الأداة توفر مستودعاً مركزياً لجميع توصيات سانت لوسيا المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار منظومة منظمة الدول الأمريكية. وطلبت الحكومة منذئذٍ إذناً من منظمة الدول الأمريكية بدخول المنصة.

51- وتفتخر الحكومة بتحقيق هذا الإنجاز في تطوير إطارها الوطني لحقوق الإنسان، إلا أن التحديات لا تزال قائمة. وعلى الأخص، تعاني الأمانة من نقص في الموارد، إذ إنها تعمل دون ميزانية، ويعمل بها شخص واحد تتجاوز واجباته الأمانة. وتقرر الحكومة بأن الموارد المناسبة والكافية يجب أن توفر للأمانة كي تكون اللجنة قادرة على الوفاء بولايتها بفعالية.

حماية حقوق الإنسان (المفوض البرلماني): 43-88 و 44-88

52- للأسف، لا يزال مكتب المفوض البرلماني يعاني من نقص الموارد. بيد أن الحكومة تواصل التأكد من أن مكتب المفوض البرلماني يواصل المشاركة في الحوار والتدريب في مجال حقوق الإنسان عن طريق إشراكه في لجنة التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان.

الإجراءات الخاصة: 47-88

53- لا تزال حكومة سانت لوسيا مستعدة لتوجيه دعوة إلى الإجراءات الخاصة في المستقبل القريب.

المساعدة التقنية: من 48-88 إلى 50-88

54- منذ عام 2018، استعانت حكومة سانت لوسيا، من خلال وزارة الخارجية، بمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بربادوس وشرق البحر الكاريبي، وطلبت المساعدة التقنية لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

55- واتخذت المساعدة التقنية شكل حلقات عمل تساعد على توعية الموظفين العامين والمجتمع المدني بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان ويدورهما في هذه المنظومة. وطلبت أيضاً مساعدة تقنية للاجتماع الافتتاحي للجنة التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان، قصد مساعدة أعضاء اللجنة على فهم ولايتهم فهماً أفضل. وجرى آخر لقاء بمكتب المفوضية السامية في بربادوس في عام 2020، حيث قدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى حكومة سانت لوسيا لإعداد تقاريرها في إطار الاستعراض الدوري الشامل ولجنة حقوق الطفل.

56- ويسرت منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أيضاً في عام 2020 تدريب الموظفين العامين على بناء قدراتهم في مجال حقوق الإنسان وسيستمر هذا التدريب طوال النصف الأول من عام 2021.

57- وطلبت شعبة العلاقات بين الجنسين هي أيضاً مساعدة مكتب المفوضية في بربادوس. ففي عام 2019، قدمت المفوضية المساعدة على تيسير عقد حلقة عمل للتوعية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع جزء كبير من وكالات إنفاذ القانون والدعم الاجتماعي في سانت لوسيا لمناقشة امتثال سانت لوسيا للاتفاقية.

58- وطلبت شعبة العلاقات بين الجنسين أيضاً مساعدة تقنية من وكالات من خارج الأمم المتحدة، مثل منظمة "أخوات من أجل التغيير"، وهي منظمة غير حكومية دولية يمولها الاتحاد الأوروبي؛ وهي عضو في تحالف المساواة والعدالة. وقدمت منظمة "أخوات من أجل التغيير" من خلال مبادرتها للإصلاح التشريعي في الكومنولث الدعم والمساعدة التقنية إلى البلدان المشاركة. وقدمت المنظمة المساعدة والدعم التقنيين إلى شعبة العلاقات بين الجنسين في إطار استعراض لقوانينها المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة إلى صياغة تقريرها المتصل بهذه الاتفاقية.

إشراك المجتمع المدني: 51-88

59- عملت الحكومة مع المجتمع المدني أثناء المشاورات المختلفة بشأن الاستعراض الدوري الشامل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. ويضاف إلى ذلك أن المجتمع المدني يشارك ويتشاور باستمرار من خلال عضويته في لجنة التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان.

عمل الأطفال: 88-92

60- تحيط حكومة سانت لوسيا علماً بتقرير لمنظمة العمل الدولية صدر في عام 2017 يشير إلى أن أسوأ أشكال عمل الأطفال المبلغ عنها في الغالب هي تلك المرتبطة بـ "ثقافة العصابات". ولذلك تدرك الحكومة ضرورة بذل مزيد من الجهود لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال داخل حدودها. وتُعَلِّم الحكومة أنها تركز حالياً أكثر على تثقيف أرباب العمل والموظفين وإعلامهم بتحسين آلية التفتيش التي تستخدمها لكشف حالات عمل الأطفال. وبدأت وزارة العمل البحث عن فرص تدريب لمفتشي العمل في مجال التفتيش عن عمل الأطفال وكشفه.

61- غير أن الحكومة تلاحظ التحديات التي تواجهها لترجمة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى استراتيجيات وسياسات سليمة لمكافحة عمل الأطفال في السياق الوطني. ولذلك تسعى الحكومة إلى العمل مع شركائها في التنمية لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة حالات عمل الأطفال في سانت لوسيا.

تغير المناخ والبيئة والأطفال: 88-120 و 88-121

62- أدرج موضوع تغير المناخ على جدول الأعمال الوطني لسانت لوسيا نظراً لقابلية سانت لوسيا للتضرر بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية. ونتيجة لذلك، سعت الحكومة إلى تطوير قدراتها الإقليمية والوطنية على حد سواء للتصدي للتهديد الحتمي الذي يطرحه تغير المناخ. فأما على الصعيد الإقليمي، فتعمل سانت لوسيا حالياً مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي على "مشروع التنقل البشري" الذي يتناول أثر تغير المناخ، وهجرة السكان، وإعادة التوطين العاجلة الناجمة عن الكوارث الطبيعية. واكتملت "الخطة الاستراتيجية للتنقل البشري في سياق تغير المناخ" (2020-2023) في نيسان/أبريل 2020؛ وشكل فريق عامل تقني إقليمي تابع لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي لقيادة عملية التنفيذ.

63- وأما على الصعيد الوطني، فحققت حكومة سانت لوسيا نجاحاً في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وفي إنشاء آليات تكفل أن يكون تغير المناخ متأصلاً في جدول أعمالها الإنمائي. وتشمل بعض هذه النجاحات خطة تكيف وطنية رُسمت في عام 2018 وخطط تكيف قطاعية تركز على ما هو قابل للتضرر من آثار تغير المناخ من مصايد أسماك وزراعة ومياه ونظم إيكولوجية قادرة على التحمل. وسيضمن وضع هذه الخطة حماية سبل العيش وكذلك الأمن الغذائي لسانت لوسيا نظراً لآثار تغير المناخ الخطيرة.

64- ونفذت الحكومة في عام 2015 سياستها للتكيف مع تغير المناخ بحيث تتوافق مع آثار تغير المناخ وتداعياته التي تتطور باستمرار. وصيغت هذه السياسة عن طريق مشاورات متعددة أصحاب المصلحة شاركت فيها مجموعات من النساء والشباب. وتدعو السياسة إلى امتلاك المجتمع المحلي زمام الأمور والمشاركة على جميع المستويات، الأمر الذي سيساعد كثيراً على إجراء تقييمات قابلية التضرر والتدخلات المتعلقة بالتكيف والتنفيذ.

65- وتدرك حكومة سانت لوسيا تمام الإدراك قدرة تغير المناخ على مفاقمة مخاطر تعرّضنا للكوارث. ويضاف إلى ذلك أن هذه المخاطر تتفاقم أكثر بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة. وعلى هذا، سعت المنظمة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث. ففي عام 2019، أجرى برنامج المنظمة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ عدداً من المشاورات والتدريبات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة المساعدة الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، والوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث. وشملت هذه الدورات التدريب على لغة الإشارة، وتدبير شؤون ذوي العاهات البصرية وغيرها من الإعاقات مع مسعفين في حالات الطوارئ.

66- وإضافة إلى ذلك، أجبر تغير المناخ الحكومات على البحث عن مصادر بديلة للطاقة المستدامة وتطويرها. ولا تزال وزارة البنية التحتية والموانئ والطاقة والعمل، من خلال شعبة الطاقة المتجددة/المرافق العامة التابعة لها، تركز جهودها لتيسير مشاركة مواطني سانت لوسيا، بمن فيهم الشباب، في الحوار بشأن استهلاك الطاقة وكفاءتها. وفي إطار الاحتفالات بشهر التوعية بالطاقة لعام 2020، شرعت الشعبة في تنظيم مجموعة من حملات التوعية العامة التي تستهدف عامة الناس والشباب. وتيسرت مشاركة الشباب في الحوار الوطني بواسطة مسابقة إنشائية مفتوحة لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية، وسلسلة رسوم متحركة لتلاميذ مرحلة ما قبل المدرسة ورياض الأطفال.